هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
في الاردن

تقديم شهم الخوالدة وعمر الطراونة

هذا العرض على سبيل التدريب ولا يحتوي على معلومات دقيقة بالضرورة

المقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المظاهر السلبية المنتشرة في الدول، وأكثرها فتكاً بالأمن والسلم المجتمعي؛ ذلك أنّها تصيب مفاصل حيوية ومؤثرة في الدولة، كالصحة، والتعليم وغيرها من مؤسسات الحكم والدولة المختلفة، فالمال والرشوة، والمحسوبية تعتبر العناوين الكبرى في هذه الظاهرة، ومن هنا كانت هيئات قد تطوّعت في مكافحة الفساد، وأخرى لها جانب رسميّ رقابي من الدولة نفسها، ومن ناحية أخرى فعناوين عظيمة من الفساد يقوم بها أشخاص لهم وزنهم الاعتباري، ولا ينظر إلى ملفاتهم، في حين أنّ المستضعفين والفقراء والبسطاء تكبر مخالفاتهم، وتنشر ملفاتهم على الملأ، وهذا هو الفساد بعينه.

الفصل الأول : هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ـ النشأة

في البدايه من كان يتولى مهمة مكافحة الفساد هي الأجهزة الأمنيه, ومن ثم رأت القياده الأردنيه الحكيمه بأن الوطن أصبح بحاجه إلى وجود مؤسسة متخصصه بهذا الشأن، وعليه وتماشيا مع التوجه الدولي فقد تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد بموجب القانون رقم (62) سنة 2016 وكان هذا تطبيقا للامر الملكي الذي دعى إلى إنشاء هيئة مكافحة الفساد، حيث باشرت عملها في 19/3/2007، وفي عام 2008 أنشئ ديوان المظالم بموجب قانون بموجب قانون رقم (11) لسنة 2008، بهدف ضمان سلامة قرارات وإجراءات وممارسات الإدارة العامه من خلال تلقي التظلمات والقيام بالمبادرات الذاتيه، ولقد باشر عمله بتلقي الشكاوي في 1 شباط 2009.

الفصل الأول : هيئة النزاهة ومكافحة الفساد – النشأة.. تتمة

واستكمالا للمسيرة الاصلاحية والإيمان بأن مكافحة الفساد وترسيخ أسس النزاهة والشفافية والعل والمساواة تشكل القواعد الاساسية للحكم الرشيد، وهي أسس أصلا نابعه من منظومة القيم والاخلاق المجتمعيه والدينيه في الأردن، وبهدف تنسيق الجهد الوطني لتحقيق هذه الأهداف دون تضارب أو تباطؤ أو إزدواجيه ، أمر جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بتشكيل لجنه لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وذلك في نهاية عام 2012 وذلك بهدف تحديث وتطوير منظومة النزاهة الوطنيه، وفي نهاية عام 2013 قامت اللجنه بنشر الميثاق الوطني للنزاهة والخطة

الفصل الأول : هيئة النزاهة ومكافحة الفساد – النشأة.. تتمة

التنفيذية له، في شباط 2014 أمر جلالة الملك بتشكيل اللجنه الملكيه لتقيم العمل ومتابعة انجاز تطبيق الخطه التنفيذيه المرتبطه بالميثاق الوطني ، ولقد استلهمت اللجنه الملكيه رؤى وتطلعات القيادة الأردنيه ونتج عن ذلك إقرار قانون لمؤسسه رقابيه وطنية جديده تحت مسمى هيئة النزاهه ومكافحة الفساد وديوان المظالم ’ ولقد حمل هذا القانون الرقم (13) لعام 2016 وباشرت الهيئة الجديدة عملها في 16/6/2016 .

الفصل الأول : هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ـ أهداف الهيئة

الوظيفة المركزية للهيئة مكافحة الفساد بكافة أشكاله ومستوياته من خلال ترسيخ وتطبيق معايير النزاهة الوطنيه في مؤسسات الدوله، وتطوير بيئة وطنية رافضة للفساد وبناء جدار واق يمنع حدوث الفساد قبل وقوعه واللجوء إلى إنفاذ القانون، وكذلك تطوير وتصويب أداء الإدارة العامه من خلال تلقي تظلمات العاملين فيها والمتعاملين معها فيما يتعلق بقراراتها أ إجراءاتها أو ممارستها أو أفعال الامتناع، وتهدف الهيئة إلى ضمان الالتزام بمبادئ النزاهه الوطنيه ومكافحة الفساد من خلال

الفصل الأول : هيئة النزاهة ومكافحة الفساد - أهداف الهيئة ..تتمة

1. تفعيل منظومة القيم والسلوك في الإدارة العامه وضمان تكاملها .
2. التأكد من أن الإداره العامه تقدم الخدمة للمواطن بجوده عاليه وبشفافيه وعداله .
3. التأكد من إلتزام الإدارة العامه بموجب الحكومة الرشيده ومعايير المساواة والجداره والإستحقاق وتكافؤ الفرص .

ملاحظه. عدد الأهداف هي (13) هدف

الفصل الثاني : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد

أولا : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد

أ. نتائج الفساد :

إن النزاهة في اللغة تعني الإستقامه والإبتعاد عن الشبهات، أما إصطلاحا فهي مجموعة من المعايير والركائز الواجب الإلتزام بها على المستويين الشخصي والمؤسسي سواء في القطاع العام أو الخاص ومن أبرز هذه الركائز :

1. سيادة القانون .
2. الشفافيه .
3. المسؤولية والمساءلة .
4. تكافؤ الفرص
5. المساواة .

الفصل الثاني : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد
أولا : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد
أ. نتائج الفساد : تتمة

فالنزاهه تشكل الحاضنه المثلى والقاعدة الصلبة للتقدم والإزدهار والإستقرار وتتجلى معايير النزاهه من خلال مدى الإلتزام بتطبيقها في قرارت الإداره وإجراءاتها وممارساتها . والفساد وباء فتاك فإذا تفشى واستفحل فإنه يؤدي إلى نتائج كارثيه تصيب الأفراد والمجتمع والدوله على جميع المستويات على النحو التالي :

1. الأضرار الإقتصاديه والماليه : الفساد يهدد جميع أشكال التطور الإقتصادي والتنميه المستدامه ويعقب الجهود الرامية إلى رفع معدلات النمو وتراجع حركة الإستثمار وهروب المستثمرين . ويضعف إيرادات الدوله من الضرائب والرسوم والفوائد الجمركيه .

الفصل الثاني : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد
أولا : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد
أ. نتائج الفساد : تتمة

. الأضرار السياسيه : يؤدي الفساد إلى تقويض الشرعية السياسية للدوله جراء تراجع ثقة المواطن بالدوله ومؤسساتها وضعف روح الأداء والتميز والإخلاص بالعمل مع تزايد الشعور بالظلم .

3. الأضرار المجتمعيه .

4. الأضرار على المستوى الخارجي . ..

الفصل الثاني : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد

أولا : النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد

ب) دور هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في تطبيق مفهوم النزاهة :

. تم إنشاء مديرية متخصصة لتعزيز النزاهه الوطنيه المرتكزه على المبادئ التي تضمنها الميثاق الوطني للنزاهة وخطته التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية حيث تتلخص أهداف هذه المديرية فيما يلي :

1. وضع وتنفيذ الخطط لتكريس قيم النزاهة الوطنية وتعزيزها في مختلف اجهزة الدولة بالاشتراك والتنسيق مع مختلف السلطات ومؤسسات المجتمع المدني .
2. نشر ثقافة النزاهة الوطنية في المجتمع ومؤسسات الإدارة العامه والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتركيز الجهود على المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والدينية .
3. التحقق من إلتزام الإدارة العامه بمبادئ النزاهة بما يلبي المبادئ التي أكد وحث عليها الميثاق الوطني للنزاهة.

ملاحظه : عدد الأهداف (10) أهداف في دور الهيئه في تطبيق مفهوم النزاهة

ثانيا : قانون النزاهة ومكافحة الفساد

حرص المشرع الأردني في قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 بالنص على محاربة مظاهر الفساد ومن أهمها تجريم الواسطه والمحسوبية.

ومن خلال قراءة نصوص القانون نجد محاور تعزيز النزاهة والحوكمة الرئيسية وتفعل دور المواطنة وتؤكد سيادة القانون ومحاسبة المتطاولين على المال العام ومحاربة الفاسدين ومعالجة مظالم المواطنين بمواجهة الإدارة العامه :

1. مجلس هيئة النزاهة ومهامها .
2. تفعيل وترسيخ منظومة النزاهة الوطنيه .
3. محور الرقابة .
4. محور التظلمات .
5. محور مكافحة الفساد وإنفاذ القانون .
6. حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء .

ثالثا: التحقيق وإنفاذ القانون

2. التحري والتحقيق :

* بلغ عدد ملفات التحقيق المحالة إلى مديرية التحقيق خلال عام 2016 (228) ملفا

* بلغ عدد القضايا التي تم تحويلها إلى مدعي عام الهيئة (143) فصلت على النحو التالي :

(70) ملفا تحقيقيا من وارد عام 2016.

(73) ملفا تحقيقيا من أعوام سابقة وتم الفصل بها في عام 2016.

* بلغ عدد الحالات المحفوظة (251) ملفا تحقيقيا فصلت على النحو التالي :

(67) ملف من وارد عام 2106 .

(184) ملفا تحقيقيا من أعوام سابقة .

3. العمليات ذات الطبيعة الخاصه.

4. حماية المبلغين والشهود .

5. مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد .

6. متابعة القضايا وتحديث التشريعات .

الفصل الثالث : الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات مدركات الفساد 2016

صدر قانون منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 25 كانون الثاني لعام 2017 في برلين واشتمل على تقيم 176 دوله من ضمنها الأردن حيث حصل الأردن على علامة 45 من 100 واحتل المركز 57 عالميا من أصل 17 وقد أظهرت النتائج أن 169 من الدول حصلت على علامه أقل من 150 .

أولا: نتائج الأردن للسنوات العشر الماضيه

أظهر التقرير تراجع الأردن على مؤشرات مدركات الفساد لعام 2016 خمس علامات عن عام 2015 وتراجع مركزه بين دول العالم من المركز 45 عالميا في عام 2015 إلى المركز 57 عالميا لعام 2016 ، وأظهرت نتائج التحليل الزمني لنتائج الأردن على هذا المؤشر من عام 2016 أن علامة الأردن كانت تتراوح بين 45 % و 54 % عبر هذه السنوات

الفصل الثالث : الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات مدركات الفساد 2016 - ثانيا

عدم قناعة واضعي التقييم بجدية الحكومه في مجالات : حق الرأي وحرية التعبير، شفافية السياسات والإجراءات الحكوميه، حق المواطن في الحصول على المعلومات، عدم اتخاذ الخطوات الكفيلة بتطبيق المساءلة الجدية وإيقاف حالات الإفلات من العقاب، تةاضع إجراءات محاربة الواسطة والمحسوبية وانتشار الرشاوي في القطاعات الصغرى

.

* بطئ النظام القضائي وتأخير القضايا .
* ضعف ملاحقة قضايا الفساد التي تم الفصل بها من الجهات القضائيه .
* عدم ترجمة وتجسيد التطورات التي حصلت في السنوات الاخيرة والمتمثلة في التعيلات التشريعية والتنظيمية في مجال مكافحة الفساد إلى مكتسبات حقيقة على أرض الواقع مثل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتشكيل هيئة مكافحة الفساد وإصدار قانونها وحرية إستقلالية الصافة وحق المواطنين في الحصول على المعلومات وخصوصا المتعلقة بالإنفاق الحكومي وتطبيق معايير النزاهة في القطاع العام واستقلال القضاء استقلالا كاملا بفعالية عالية وإنفاذ القانون

الفصل الثالث : الأردن في تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشرات مدركات الفساد 2016 - ثانيا

تباطؤ الحكومات المتعاقبة في مواجهة الفساد الصغير المتمثل بالرشوة والمحسوبية التي تعمل على إعاقة الإستثمار .

* غالبية المؤشرات التي تقيس مدركات الفساد ركزت بشكل كبير على المدركات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والتي تعكس الوضع الاقتصادي في الأردن الذي يمر بأزمات كبية منذ مدة طويلة مما إنعكس سلبيا على نتيجة الأردن على المؤشر.

* قناعة مؤسسات التقييم بتنامي مطالبات الرأي العام الأردني بمستوى جدية أكبر في التعامل الحكومي كع قضايا الفساد شاملا محاسبة الفاسدين وإستعادة الأموال .

* تراجع صلاحيات الهيئة في الثقنون الجديد رقم 13 لسنة 2016 .

* عدم تقدم الأردن على مؤشرات الحوكمة الرئيسية المتمثلة بفاعلية الحكومه والمشاركة والمساءلة وحكم القانون ونوعية التنظيمات .

* تأثر تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2016 بتقرير دولي أخر هو تقرير اللامساواه على المستوى العالمي وعلاقته بالفساد ، إذ أن العلاقة ببين الفساد واللامساواة (التقاسم الغير متكافئ للسلطات والتوزيع غير العادل وغير المتكافئ للثروة) هي علاقة تبادليه، بمعنى أن الفساد يعمل على زيادة فجوة اللامساواة, ومن جهة أخرى فإن اللامساواة تعمل على نمو الفساد وازدهاره .

الفصل الرابع: التوصيات
أولا . التوصيات التشريعية

1. إجراء تعديلات قانونيه على قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 بما يسمح بتوسيع نطاق التخصص النوعي للهيئه وتعزيز إمكانيتها من أداء مهامها في ترسيخ النزاهة ومكافحة الفساد .

فمثلا يجب تعديل الماده (16/ ج) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد بحيث يتم توسيع نطاق التخصص النوعي للهيئة لتشمل كافة أعمال التحري والتحقيق في شبهات الفساد مع الوزراء والنواب والقضاة ومرتبات القوات المسلحة والاجهزة الامنيه وكوادر الجمارك العامه وضريبة الدخل وتحويل نتائج التحقيق إلى الجهات القضائية ذات العلاقة كل ضمن تخصصه .

ومثال أيضا يجب تشديد النص التشريعي المتعلق بتجريم الواسطة والمحسوبية في المادة (16 أ/7) من القانون ليشمل طرفي الواسطه .

الفصل الرابع: التوصيات
أولا . التوصيات التشريعية

1وايضا تطوير النص التشريعي في الماده (4/و) لإزالة الضبابية عن دور الهيئة في المساءلة حيث أن النص الحالي يترك هذا الدور غامضا وغير قابل للتطبيق ولا يفعل دور المساءلة .

2. اعتماد مشروع لتوحيد التشريعات الناظمة لعمليات الشراء الحكومي و\إحالة العطاءات في كافة المؤسسات الحكومية بصورة تؤدي إلى سد الثغرات التي قد ينفذ منها الفاسد .

3. تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات بحيث يكون أكثر انسجاما مع مبدأ الشفافية وذلك من خلال تخفيف القيود الواردة في القانون على طلب المعلومات .

الفصل الرابع: التوصيات
أولا . التوصيات التشريعية

1ثانيا . توصيات أخرى

1. إرساء ثقافة الإفصاح لدى المؤسسات عامه وفي مقدمتها المؤسسات الرسمية .
2. إتاحة المجال أمام المنظمات غير الحكوميه وخاصه الروابط الشبابيه والنسويه للقيام بأدوارها اتجاه ذلك والاخذ بمادراتهم .
3. تنشيط الخطاب الإعلامي الحقيقي وليس خطاب الامتصاص للقلق الاجتماعي.
4. الموائمة بين الجهود الوطنيه والتشبيك الأممي عبر إتاحة المجال لمنظمات النزاهة والفافية ، خاصة تلك المرتبطة بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية .
5. الضغط بإتجاه فتح الملفات التي طرحتها الحركه الإجتماعية عبر السنوات السابقة وخاصه الملفات التي خرجت في وقت الربيع العربي وفق المؤشرات الدولية لقياس الفساد ، وتراجع الاردن على السلم الخاص بذلك .
6. تضمين قيم النزاهه والشفافية والرقابة المؤسسية والمجتمعية قي سياق التعليم والمناهج والمؤسسات التعليمة .

19

الخاتمة

إن بناء بيئة رافضة للفساد هي القيمة الحقيقة لهذه الاستراتيجية وهي الرؤية السامية التي إرتكزت إليها كافة أعمال التخطيط والتي تضبط سياسات الهيئة وإجراءاتها لتحقيق طموحنا الوطني قي مكافحة الفساد وعزله وتطويقه ومن هنا فإننا ندعو كافة أجهزتنا ومؤسساتنا الوطنية وندعو كذلك كافة الشرائح من أبناء هذا الوطن الحبيب إلى شراكة وطنية جامعة تتوحد فيها جهودنا وإرادتنا لمكافحة الفساد والسيطرة عليه كما يريد سيد البلاد جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه .

ورد في كتاب التكليف السامي لتشكيل الحكومه في 25/9/2016 :

((لا بد من ترجمة ميثاق منظومة النزاهة الوطنية وقانون النزاهة ومكافحة الفساد إلى ممارسات يلمسها المواطن في العمل اليومي للإرادات الحكومية والخدمات العامة))